كلمات قليلة وهادئة .. إلى وزير الثقافة فى مصر
حول دار الكتب المصرية

الوزير الفنان الأستاذ/ فاروق حسنى

وزير الثقافة الموقر

تحية طيبة ـ وبعد

كان المفروض أن تأتى افتتاحية هذا العدد تقديما لهذه الدورية المتخصصة الجديدة وسياستها التحريرية، إلا أن قضية دار الكتب المصرية التى اشتغلت بها منذ نكبتها فى أوائل السبعينات من قرننا العشرين قد دخلت فى عام ١٩٩٣ منعطفاً جديداً حيث صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ لإعادة وضع دار الكتب إلى ما كان عليه قبل ١٩٧١، أى فصل دار الكتب والوثائق عن دار النشر. إلا أن آثار نحو ربع قرن من الاندماج بين مؤسسة خدمية ومؤسسة تجارية قد ألقت بظلالها الكثيفة على لجان الفصل التى تعمل الآن لتطبيق المادة الثانية عشرة من القرار الجمهورى سالف الذكر.

لقد قام على مبارك بإنشاء دار الكتب المصرية سنة ١٨٧٠ لتكون مكتبة وطنية لمصر على غرار المكتبة الأهلية فى باريس وجمع فيها الانتاج الفكرى المشتت فى المساجد والمدارس ودور الكتب القديمة واستقرت فى قصر مصطفى فاضل باشا شقيق الخديوى إسماعيل. وقد حباها الخديوى إسماعيل بكل الرعاية والإهتمام فأوقف عليها، عشرة آلاف فدان. ولم يشذ الخديوى توفيق عن هذا الاهتمام وتلك الرعاية فشيد لها مبنى جديداً فى باب الخلق انتقلت إليه سنة ١٩٠٤، وأصبحت المكتبة قبلة يتجه إليها العلماء والباحثون والدارسون وطلاب العلم من كل حدب وصوب. وغدت مفخرة لمصر يحرص الملوك والرؤساء الذين يزورون مصر على زيارتها والوقوف على معرضها الدائم الذى كان حتى وقت قريب واجهة لمصر الفكر والثقافة والعلم، وكان درساً فى تاريخ الكتاب وتسلسل الحضارات.

ومع تعاقب حكومات ما قبل الثورة، كانت كل حكومة تضيف جديداً إلى قيمة المكتبة

الوطنية ومكانتها وتحررها من كل قيد على حركتها حتى أضحت «دار الكتب المصرية» ليس فقط مكتبة وطنية لمصر بل مكتبة قومية لكل العالم العربى تجمع تراثه الفكرى وتنظمه وتقدمه للعلماء والباحثين وتحفظه للأجيال المقبلة المتعاقبة.

ولكن فى بداية الستينيات تبدل الحال وبدلاً من المزيد من الاستقلال والتحرر ضموا دار الكتب إلى دار الوثائق فى فترة المؤسسات وظهر إلى الوجود كيان لا انسجام فيه سمى «دار الكتب والوثائق القومية». ولم يقف التدهور عند هذا الحد ولم يكتف أولو العزم بتلك الكارثة ولكنهم أضافوا إليها كارثة أخرى بضم الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر إلى دار الكتب والوثائق القومية فى أوائل السبعينات. ولقد خرج من هذا المزيج العجيب مسخ لا لون له ولا طعم ولا رائحة ولا هدف ولا معنى اسمه «الهيئة المصرية العامة للكتاب».

هذا الوضع الشاذ ليس له نظير فى أية دولة من دول العالم سواء القديم أو الحديث، النامى أو المتقدم، ذلك أن للمكتبة الوطنية وظائفها وتخصصها ومصادر المعلومات التى تتعامل معها. دار الكتب وظيفتها جمع التراث الفكرى وتنظيمه ووضعه فى خدمة العلماء والباحثين والدارسين، والضبط الببلوجرافى لهذا الإنتاج الفكرى. ودار الوثائق وظيفتها جمع المحفوظات والمستندات الأرشيفية ووضعها فى خدمة المؤرخين الذين يكتبون تاريخ الدولة.

أما الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر فوظيفتها نشر الكتب والمجلات والاتجار بها. فكيف تجتمع التجارة والخدمة فى كيان واحد. وكيف تجتمع المكتبة والأرشيف ومتجر الكتب فى كيان واحد. لقد قعد الكيان الجديد بأعمدته الثلاثة قعوداً تاماً. وفى ظل الانفتاح كان لابد للتجارة أن تطغى على المنارة وتنكمش خدمات المعلومات. ودخلت القلعة الفكرية فى دائرة الظل والاهمال وهى التى ظلت منارة للفكر طوال قرن من الزمان (١٨٧٠ ـ ١٩٧٠) تضئ للعالم العربى وتقدم لباحثيه الزاد الفكرى.

وجأرت الأوساط المكتبية بالشكوى وتوجت هذه الشكوى بكتابنا «دار الكتب القومية فى رحلة النشوء والارتقاء والتدهور» سنة ١٩٩٠.

وفى ظل رعايتكم الكريمة سيادة الوزير صدر قرار الفصل ومحاولة العودة بدار الكتب إلى سابق عهدها. ونصت المادة الثانية عشرة من هذا القرار على أن:

«تتخذ الإجراءات اللازمة قانوناً لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لدار الكتب والوثائق القومية من موازنة الهيئة المصرية العامة للكتاب إلى موازنة الدار وينقل إليها جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم ومزاياهم.

«وتؤول إلى الدار جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بها والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة بناء على تقييم لجنة تشكل من مندوبين عن

إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ووزارة الثقافة ووزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والهيئة العامة للكتاب».

وقبل أن تتم عملية الفصل نهائياً والتى نتوقع لها أن تحدث فى يوليو ١٩٩٤ مع الميزانية العامة للدولة فإن الأوساط المكتبية تسودها الآن بعض الاتجاهات حيال هذا العمل وخاصة أن دار الكتب لم تمثل فى لجان الفصل المشار إليها وإنما مثلت فقط دار النشر:

١ ـ أن اسم «الهيئة المصرية العامة للكتاب» جاء نتيجة لإدماج «دار الكتب والوثائق القومية» مع «الهيئة العامة للتأليف والنشر» وعند الفصل نرجو أن يعود كل عنصر إلى اسمه الأصلى ولا تستأثر دار النشر باسم «الهيئة المصرية العامة للكتاب» لما فى ذلك من خلط وما يترتب على ذلك الخلط من حقوق وواجبات صناعية مفتعلة.

٢ ـ أن لدار الكتب المصرية مجال اهتمامها المحدد الذى تشترك فيه مع كل المكتبات الوطنية فى العالم وأن لدار الكتب تاريخها الطويل الممتد عبر أكثر من قرن: ولدار الوثائق كذلك اهتمامها المحدد الذى يختلف حتما عن دار الكتب والذى تشترك فيه أيضاً مع كل دور الوثائق والمحفوظات الوطنية فى العالم. ومن ثم ترى الأوساط المكتبية أن يتم فصل آخر بين دار الكتب المصرية؛ ودار الوثائق والمحفوظات لكى ينطلق كل منهما فى أداء مهامة المحددة له طبقاً لطبيعته التى فرزتها القرون الخمسة الماضية.

٣ـ أن تقوم «دار الكتب المصرية» بدور المكتبة الوطنية لمصر وحسب شأنها فى ذلك شأن كل المكتبات الوطنية الخالصة فى العالم وحيث يناط بها جمع كل الانتاج الفكرى الوطنى وحفظه للأجيال المتعاقبة، وعيون الانتاج الفكرى العالمى فى دوائر تحددها الدار وتيسر هذا وذاك للعلماء والباحثين. ومن هذا المنطلق يجب أن يتم إحكام عملية الإيداع بالدار وعملية ضبط الانتاج الفكرى الوطنى وأن تتخلص الدار من الخدمة المكتبية العامة وأن تنقل تبعية المكتبات العامة فروعها إلى جهة أخرى بوزارة الثقافة أو تنشأ هيئة قومية للمكتبات العامة فى مصر كلها. وأن ترصد للدار ميزانية ضخمة للشراء والصيانة والخدمات المكتبية حيث الميزانية الآن هى ميزانية أجور فقط وذلك نتيجة لطغيان دار النشر على دار الكتب.

إن إحكام عملية إيداع الإنتاج الفكرى بدار الكتب المصرية تتطلب إلغاء مادتى الإيداع فى القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته والقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته وهما القانونان اللذان يفرضان ايداع عشرين نسخة من كل عمل فكرى فى دار الكتب ومكتبات أخرى بالدولة، وإصدار قانون إيداع مستقل لا يطلب إيداع أكثر من نسختين فقط فى دار الكتب رحمة بالناشرين وحفزاً لهم على الإيداع وليس هناك ما يبرر الإيداع فى مكتبات أخرى غيرها.

٤ـ لقد ناضلت دار الكتب المصرية منذ عام ١٩٢٨ فى سبيل مبنى جديد لها بعد أن بدأ

مبنى باب الخلق الذى انتقلت إليه سنة ١٩٠٤ يضيق بمقتنياتها وموظفيها وقرائها وجاءت الأزمة الاقتصادية التى حلت بالعالم ١٩٢٩-١٩٣٣ لتعطل المشروع رغم أنه اتخذ خطوات جادة على الطريق ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤخر تنفيذ المشروع رغم طرحه فى مسابقة دولية ثم جاءت الثورة وكتب لحجر الأساس أن يوضع سنة ١٩٦٠ للمبنى الحالى على كورنيش النيل والذى انتقلت اليه الدار مع مطلع السبعينات. ولم يكن يزاحمها فيه أى كيان آخر ولاحتى دار الوثائق التى كان يبنى لها مبنى آخر مجاور لمبنى دار الكتب.

ومن هنا يجب أن تخرج دار النشر من مبنى دار الكتب وتعود إلى مبانيها القديمة فى شارع ٢٦ يوليو، شارع ماسبيرو، وشارع فيصل والساحل لأن بقاء دار النشر فى مبنى لم يكن لها أصلاً ومزاحمتها لدار الكتب فيه، ينطوى على عدد من المخاطر من بينها :

أ ـ عدم وجود حرم آمن لدار الكتب بمقتنياتها وأجهزتها ومعداتها ومطابعها ومخطوطاتها وذخائرها ونفائسها وقد حدث أن سرقت بعض مقتنيات الدار الثمينة وخاصة من المخطوطات، وكان السارق ينتمى إلى دار النشر بينما الذين عوقبوا وسجنوا وماتوا حزناً وحسرة وكمداً هم من بين العاملين بدار الكتب، وهذا السبب وحده كفيل بإعادة المبنى كاملاً إلى الدار صاحبة الحق الوحيدة فيه.

ب ـ أن دار الكتب المصرية كمكتبة وطنية فى توسع مستمر لأنها تلاحق الانتاج الفكرى الوطنى والعالمى وهو يزيد زيادة مضطردة عاماً بعد آخر والمستفيدون من خدمات دار الكتب يزيدون أيضاً زيادة مضطردة نتيجة لذلك ومن هنا فإن دار الكتب هى فى حاجة ماسة إلى كل شبر من مبناها لسد احتياجات هذا التوسع المستقبلى.

ج ـ أنه من غير المنطقى أن تتشاطر هيئتان مختلفتان فى الأهداف والأنشطة مبنى واحداً، علماً بأن ما تقوم به دار النشر يمكن أن يقوم به ناشر متوسط الحال فى القطاع الخاص ويكفى دار النشر مبانيها القديمة وزيادة وبدلاً من ابقاء تلك المبانى مغلقة دون استعمال.

د ـ أن مبنى دار الكتب قد صمم أصلاً لكى يكون مكتبة ولم يصمم لكى يكون دار نشر ولذلك جاءت احتياطات الأمن والأمان فيه فى إطار هذه الوظائف المكتبية المحددة.

٥ـ أن الإهتمام بالمخطوطات الموجودة بدار الكتب المصرية يجب أن ينظر إليه على أنه المرحلة الأولى من خطة تطوير شاملة لدار الكتب وليس هو خاتمة المطاف فى عملية التطوير ولا ينبغى النظر إلى مبنى باب الخلق على أنه دار الكتب المصرية بل مجرد (إدارة المخطوطات بدار الكتب المصرية». ولايجب التفكير فى نقل المخطوطات وإعادتها إلى باب الخلق إلا بعد الترميم الكامل والصيانة الجادة لها حفاظاً على هذا التراث الذى كدت الأجيال فى الحفاظ عليه.

وترى الأوساط المكتبية أن توضع خطة تطوير ذات مراحل زمنية محددة للنهوض بدار الكتب المصرية تضع فى اعتبارها العاملين فى الدار أولاً لأنهم الأصل والأساس ثم المقتنيات ثم الخدمات.

٦ـ أن عملية الفصل أو تصحيح الأوضاع تتم الآن فى ظل ظروف غير متكافئة فليس لدار الكتب رئيس مجلس إدارة أو مجلس إدارة بينما دار النشر التى ورثت الاسم العام الكبير تتمتع بكل ذلك مما يشل حركة دار الكتب وعلى سبيل المثال لا الحصر أغلقت مخازن المخطوطات ومنع الباحثون من الانتفاع بها كما توقف العمل فى قاعدة البيانات الببليوجرافية الخاصة بالمخطوطات، ومنع الزائرون الأجانب من زيارة دار الوثائق وكثير غير ذلك بحجة أن دار الكتب والوثائق القومية هي تحت الفصل بينما لم يحدث شئ من هذا لدار النشر.

٧ـ لقد انتهى عصر الهواة والحواة وحلاقى الصحة والأطباء الحفاة من إدارة المؤسسات والهيئات المتخصصة وحل عصر المهنيين والمتخصصين والأطباء الحقيقيين فى إدارة تلك المؤسسات. ولقد أصبحت مهنة المكتبات والمعلومات علوماً تدرس فى الجامعات وتطبيقا يمارس وغدا لها قواعدها وأصولها وأربابها شأنهم فى ذلك شأن المهندسين والزراعيين والأطباء. وتبنى هذه المهنة على أسس فلسفية نظرية وجوانب تطبيقية عملية. وانتشرت أقسام ومدارس ومعاهد وكليات المكتبات والمعلومات ليس فقط فى العالم الغربى وإنما أيضاً فى مصر والعالم العربى والدول النامية، وتقوم هذه المؤسسات الأكاديمية بتخريج الأخصائيين وتمنح الدرجات العلمية في هذا المجال الحيوى. وقد زرعت الأرض المصرية الآن بهذه الكفاءات العلمية والعملية وقادوا حركة تطوير المكتبات ليس فى مصر وحدها بل فى جميع أنحاء العالم العربى والإسلامى على مستوى التنظير والتقعيد وعلى مستوى التطبيق والممارسة. ونرى ألا يحال بين هذه الكفاءات وبين الاسهام الرسمى المباشر فى تطوير دار الكتب المصرية وإدارتها، فهم أصحاب الخبرة والفلسفة والإنتماء.

سيدى وزير الثقافة

تلك كانت بعض الاتجاهات التى تسود الأوساط المكتبية الآن حيال قضية من أخطر قضايا التخصص : قضية دار الكتب المصرية، المكتبة الوطنية لمصر والتي ظلت منذ انشائها سنة ١٨٧٠ ولمدة قرن من الزمان قلعة للفكر ومنارة للعلم والثقافة على مستوى العالم العربى كله تهفو إليها أفئدة العلماء والباحثين ولكن امتدت اليها يد الفساد والزمن الردئ لتطمس معالمها وتقتل دورها فتدهورت فعلاها الصدأ والتراب؛ وهى تتطلع إليكم اليوم لتأخذوا بيدها وتنفضوا عنها ما ران عليها من عثرات ذلك الزمن.

نأمل أن نسمع قريباً يا سيادة الوزير،

رئيس التحرير

أ.د. شعبان خليفة